

إلى:

معالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية  
دولة قطر

نُسخة إلى:

سعادة السيد يوسف بن محمد العثمان فخرو  
وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

سعادة السيد حسن الذوايدي  
الأمين العام لـ"الجنة العليا للمشاريع والإرث"

سعادة الدكتور علي بن صميخ المري  
رئيس "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" والأمين العام لـ"التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"

31 مارس/آذار 2020

معالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني المحترم،

تحية طيبة وبعد،

نكتب إلى معاليكم بصفقتنا تحالفا من منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية، لحث حكومتكم الكريمة على ضمان حصول العمال الوافدين على الحماية الكافية من فيروس كورونا المستجد (COVID-19). ننوّه بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومتكم الكريمة حتى الآن لحماية العمال الوافدين المصابين والمعرضين لخطر الإصابة بالفيروس، ونحثكم على استكمال هذه الإجراءات بأخرى تحمي الصحة العامة وتتوافق مع حقوق الإنسان الأساسية والمبدأ الأساسي المتمثل في عدم التمييز. حسبما أوضحت "شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة" في بيانها الصادر يوم 20 مارس/آذار، يُعتبر "اشتمال جميع المهاجرين والفئات المهمشة ضروريا في جميع جوانب الاستجابة لفيروس كورونا المستجد، سواء تعلّق الأمر بالوقاية أو الكشف أو الوصول العادل إلى العلاج وتدابير الرعاية والاحتواء أو ظروف العمل الآمنة".

في 11 مارس/آذار 2020، أعلنت وزارة الصحة العامة عن 238 حالة مؤكدة جديدة من العدوى بفيروس كورونا المستجد بين الوافدين المقيمين في مجمع سكني، حُدّد لاحقا بأنه "المنطقة الصناعية" الواقعة في ضواحي الدوحة. ارتفع العدد الإجمالي للحالات المؤكدة إلى 781 حتى 31 مارس/آذار. في 17 مارس/آذار، أعلنت "اللجنة العليا لإدارة الأزمات" عن اتخاذ مزيد من الإجراءات "لضمان بقاء السكان في مستوى خطر منخفض للإصابة بالفيروس"، وتشمل هذه الإجراءات إغلاق أجزاء من المنطقة الصناعية أسبوعين. في 21

مارس/آذار، قال "مكتب الاتصال الحكومي" في تصريح لـ"الجزيرة" إن أطباء وطاقم طبي يفحصون الأفراد في منطقة الحجر الصحي حيث تُجرى اختبارات ومراقبة بشكل منتظم للجميع". فصل المكتب أيضا الجهود المبذولة لتوزيع الإمدادات الحيوية، لضمان تلبية الاحتياجات اليومية للعمال ودفع الرواتب في الموعد المحدد. ونحن نرحب بهذه التدابير.

نحن ندرك التحديات التي تواجهها قطر في حماية الأشخاص من فيروس كورونا المستجد، وكذلك الضغط الذي تتعرض له من أجل توفير البنية التحتية المطلوبة لتنظيم "كأس العالم لكرة القدم 2022". نعتقد أن الاستجابة الإيجابية لهذا الوضع لن تحمي الصحة العامة وتنقذ الأرواح فحسب، بل ستكون نموذجا يقتدى به في المنطقة. وعليه، ندعوكم إلى اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل:

- التأكد من أن جميع العمال، سواء كانوا في الحجر الصحي أو غير ذلك، والذين تجعلهم ظروفهم المعيشية عرضة للإصابة بشكل خاص، يخضعون للاختبار وتزويدهم بالعلاج الطبي المناسب، وأن العمال غير الحائزين على وثائق يمكنهم طلب العلاج الطبي دون خوف من الاحتجاز. ينبغي أن يتمتع جميع العمال بإمكانية الوصول إلى مرافق سكنية مناسبة، بما في ذلك إمكانية عزل أنفسهم عند الاقتضاء، وإلى المياه والصرف الصحي، حتى يتمكنوا من حماية أنفسهم بشكل فعال. الظروف في "المنطقة الصناعية"، حيث تكون أماكن السكن في كثير من الحالات مكتظة وغير صحية، وحيث يبلغ العديد من العمال بالفعل عن مشاكل في التنفس بسبب ظروف المعيشة والعمل، تفرض تحديا فريدا يتطلب استجابة مخصصة. المجمعات السكنية العمالية الأخرى التي لا تخضع للحجر الصحي تتطلب اهتماما مماثلا من السلطات لمنع انتشار أكبر للفيروس. ينبغي أن تتضمن هذه الاستجابة تدابير لرصد ما إذا كانت الشركات في جميع القطاعات تعمل بشكل مسؤول بغية تنفيذ المبادئ التوجيهية والمتطلبات الصادرة عن الحكومة.

- ضمان عدم احتجاز أي شخص، بما في ذلك العمال الوافدين، بسبب انتهاكهم الحجر الصحي. الاحتجاز يؤدي إلى نتائج عكسية تقوّض حماية الصحة العامة في سياق أزمة فيروس كورونا المستجد حيث تزيد مرافق الاحتجاز من خطر التعرض للعدوى. التأكد من خضوع جميع العمال الذين احتجزوا من قبل للاختبار بموافقتهم، وتقديم الرعاية الطبية الكافية لهم عند الاقتضاء، وإطلاق سراحهم مع تمكينهم من عزل أنفسهم عند الضرورة. الامتناع عن الترحيل التعسفي للعمال الوافدين، بما في ذلك كوسيلة لاحتواء الفيروس. تعليق عمليات اعتقال العمال المتهمين بـ"الفرار" أو غير ذلك من انتهاكات الهجرة، وضمن توفير سكن بديل وآمن لهم إذا كانوا سيصبحون بدون مأوى. ينبغي إنهاء احتجاز المهاجرين والسماح للعمال الوافدين بالعودة إلى ديارهم إن رغبوا بذلك عند الإمكان. نحن قلقون بشأن التقارير والصور من السجون ومراكز الاحتجاز، التي تشير إلى أن العمال الذين اعتقلتهم السلطات احتجزوا في أماكن مكتظة مما يزيد من تعرضهم لفيروس كورونا المستجد. ووفقا لبعض الصحفيين النيباليين، رحّلت قطر عدة مئات من العمال النيباليين منذ 16 مارس/آذار. لم يتضح ما إذا كان هؤلاء العمال قد خضعوا لاختبار فيروس كورونا المستجد قبل الترحيل، ولا الأساس القانوني لترحيلهم، وما إذا كانوا سيتلقون أي رواتب ومناقص مستحقة.

- ضمان استمرار العمال الوافدين غير القادرين على العمل، إما بسبب الحجر الصحي الوقائي أو نتائج اختبار إيجابية لفيروس كورونا المستجد، في تلقي أجورهم كاملة. أغلقت قطر في 18 مارس/آذار جميع المحلات التجارية وفروع البنوك في مراكز التسوق، وفي 22 مارس/آذار، حظرت "جميع أشكال

التجمع". بالتالي، أصبح العديد من العمال، بما في ذلك حراس الأمن وعمال النظافة العامة الذين تستخدمهم شركات توريد العمالة، قيد الحجر الصحي الوقائي وغير قادرين على العمل. العديد من العمال الوافدين ذوي الأجر المنخفض يواصلون عملهم في مجال البناء رغم تعرضهم بشكل خاص لخطر الإصابة بسبب طبيعة عملهم وأماكن سكنهم المكتظة في كثير من الأحيان. تُرحب بإعلان الحكومة أنها ستكفل دفع أجور العمال في المناطق المغلقة من المنطقة الصناعية في الوقت المحدد. مع ذلك، نحثكم على توسيع هذا الالتزام ليشمل جميع العمال الوافدين غير القادرين على العمل نتيجة التدابير المتخذة لمنع انتشار الفيروس، بحيث يتقاضون رواتبهم في الوقت المحدد وبالكامل، وبحيث لا يضطر من يستمر في العمل لفعل ذلك تحت التهديد بالانتقام. ندعوكم كذلك إلى التأكد من أن العمال يمكنهم تقديم التماسات عن بعد إلى "لجنة فض المنازعات العمالية" خلال هذه الفترة.

● تزويد العامة بالمعلومات لضمان عدم تعرض العمال الوافدين، بمن فيهم عاملات المنازل، للتمييز أو الوصم فيما يتعلق بفيروس كورونا المستجد. المقررة الأهمية الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التي زارت قطر من 24 نوفمبر/تشرين الثاني إلى الأول من ديسمبر/كانون الأول 2019، أعدت مؤخرا تقرير تقييم أولي يصف بالتفصيل كيف يتعرض العمال الوافدون ذوو الأجر المنخفض للتمييز العنصري المنهجي. نحث الحكومات على مكافحة الوصم والتمييز باستخدام وسائل الإعلام للتوعية بحقوق الإنسان، مع الاعتراف بأن الفيروس لا يعترف بحدود ولا يميّز بين الأعراق أو الإثنيات أو الأديان أو الجنسيات. ستكون الحملات الإعلامية من هذا القبيل ذات أهمية خاصة في توعية أصحاب العمل بأهمية حماية العمال الوافدين.

● ينبغي التأكد من حصول عاملات المنازل على تدابير وقائية ورعاية صحية مناسبة وفي الوقت المناسب، وتلقي أجور أثناء مرضهن إذا كُنَّ غير قادرات على العمل بسبب المرض، وذلك لتعرضهن لخطر الإصابة بشكل خاص. عاملات المنازل المحبوسات في منازل عائلية واللواتي يعملن في كثير من الأحيان ساعات طويلة للغاية دون ارتداء ملابس واقية كافية معروضات على نحو خاص لخطر الإصابة. من المرجح أن تتفاقم هذه الظروف في السياق الحالي حيث يُحتمل أن تزداد الانتهاكات وظروف العمل القاسية خلال هذه الفترة. ينبغي مطالبة أصحاب العمل بتزويد عاملات المنازل بمعدات وقائية مثل القفازات والأقنعة للتنظيف ورعاية الأشخاص المرضى، مع مراعاة ساعات العمل الثماني يوميا كحد أقصى وعدم فرض أي عمل إضافي مفرط عليهن، ومنحهن يوم راحة، وضمان قدرتهن على التواصل مع أسرهن وأصدقائهن. على السلطات أن تُخطر العامة بأن أصحاب العمل الذين يسيئون معاملة عاملات المنازل خلال هذه الفترة سيحاكمون، وأن تُمكن المحاكم من تطبيق عقوبات رادعة. ينبغي لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ضمان وجود خط ساخن تتصل به العاملات أو أسرهن في حالات الشدة، وتخليص أي عاملة في محنة.

"اللجنة العليا لإدارة الأزمات" هي الهيئة المثالية لاطلاع قادة الجاليات الوافدة في قطر على الخطوات التي تتخذها السلطات لحماية العمال الوافدين في هذا الوقت، ويُعرب جميع الموقعين على هذه الرسالة عن استعدادهم للمساعدة حيثما أمكن.

سُوجِه رسائل مماثلة إلى دول الخليج الأخرى التي تؤوي عمالا وافدين معرضين للخطر، والتي تنتهج رغم ذلك شفافية أقل حول كيفية تأثير المشكلة على العمال الوافدين. في هذا الصدد، نُشيد بنهج قطر وندعوكم للسماح لوسائل الإعلام بالإبلاغ عن تطورات الوضع دون قيود.

مع فائق الاحترام والتقدير،